

كُلُّ نَائِرَادَا

KULLUNAIRADA



أولاً- الوضع الحالي

أ- أسمى وأنبى الأهداف هي المحافظة على الإنسان وعلى كرامته وحرية وكماله الجسدي والمعنوي لكن هذا ليس الحال في لبنان..

ب- هنالك علاقة تفاعل بين المواطنين والوطن. كلما قويّ الوطن يقوى المواطن ويقوى مبدأ المواطنة. والعكس صحيح. ولكن للأسف، مفهوم المواطنة لا يزال هشاً في لبنان.

ت- لا يزال اللبنانيون يحملون في نفوسهم آثار ما كان على الأرض اللبنانية من تهجير وتدمير واقتتال. لا يمكن إعادة بناء وطن ما لم يسع كل اللبنانيين الى المصالحة الوطنية الحقّة.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- الهوية الأولى لا بد أن تكون المواطنة. ب- المواطنون هم مصدر القوانين وكلّ السلطات ولا وسيط بينهم وبين الدولة ومؤسساتها.

ت- كما للمواطن حقوق فعليه واجبات.

ث- لا مواطنة من دون مساواة أو عدالة.

ج- الوفاق الوطني يحميه المواطن والقانون.

ح- الحريات الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن الحد من حريات أي مواطن إلا وفقاً لأحكام القانون.

خ- لكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء من الوطن والتمتع به في ظل سيادة القانون. فلا فرز للمواطنين على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم.

ثالثاً- الرؤية

أ- السعي للمصالحة الوطنية الحقيقية وتطهير العواطف (Catharsis) لتخطي الضغينة ومنع إعادة تكوين مسببات الاقتتال الداخلي.

ب- ترسيخ هوية المواطنة عند الأجيال الحالية والآتية من خلال العائلة والمناهج المدرسية والبرامج التثقيفية التي تنبّه إلى مخاطر زوال هوية المواطنة وأوهام تبديلها، ليبقى الإنسان القيمة الأعلى في لبنان.

ت- إلغاء كل المواد القانونية وتجريم الممارسات المجحفة بحق المرأة والطفل تماشياً مع شرعة حقوق الإنسان ومن ضمنها تعديل قانون الجنسية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ث- لجم أي اعتداء على حرية إبداء الرأي، قولاً وكتابة، وحرية النشر وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات والأحزاب، تماشياً مع شرعة حقوق الانسان والحقوق المدنية.

ج- إقرار مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً وتلبية حاجات العائلات وضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب المطوّل.

ح- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري والالتحاق بالمحكمة الجنائية الدولية.

خ- تحسين الأوضاع في السجون ووضع حدّ فوري لحالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والإتجار البشري.

د- عدم إصدار قوانين العفو العام أو الخاص في حالات الجرائم الأكثر خطورة.

أولاً- الوضع الحالي

أ- ما يسمّى بالديمقراطية التوافقية تشلّ الدولة وتوظف قدراتها في خدمة المستفيدين من الطائفية السياسية وليس لمصلحة المواطنين. وما يطالهم هو بمنطق التمنين.

ب- تسييس مؤسسات وإدارات الدولة يؤدي الى تفاقم الفساد وإلى شلّ الإدارة على كافة المستويات عند كل أزمة سياسية.

ت- تعطيل وتدجين المؤسسات الدستورية يعرقل تكوين السلطة ويجعل من الاستحقاقات الدستورية أزمات وجودية بدلاً من أن تكون فرصاً لممارسة الديمقراطية من أجل تداول سلس للسلطة.

ث- السلطة أصبحت تُمارس خارج المؤسسات الدستورية فلا تحترمها بل تستغلّها .

ج- الممارسة السياسية الحالية أهدمت كل مقومات إصلاحها، وأصبحت تشكل

خطراً على مقومات الدولة.

ح- انعدام فصل السلطات وتعطيل أنظمة الضوابط والتوازنات (checks and balances) مما أدى إلى طبقة سياسية غير خاضعة لأي رقابة فعّالة أو مساءلة أو محاسبة وتجدد لنفسها.

خ- تشويه المفهوم الصحيح للعمل السياسي في لبنان أدى الى اقتران كلمة «سياسة» بالفساد والاستغلال والزيائية ومحاباة الأقارب (nepotism).

د- القوانين الانتخابية المعتمدة حتى اليوم لا تسمح بتنظيم التمثيل على أسس المواطنة والقانون المقرّ أخيراً يبقى بعيداً عن المرجو.

ذ- نسبة المشاركة المتدنية في الانتخابات خارج الاصطفافات السياسية تشير إلى مدى يأس اللبنانيين.

ر- القوانين والممارسات الانتخابية تركز الطائفية والزيائية والتخويف من الآخر.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- هدف الانتخاب هو تمثيل إرادة المواطنين وليس تكريس الطائفية والزيائية.

ب- الانتخاب هو تفويض مؤقت ومحدد من الناخب للمنتخب ليمثّل إرادته ومشروط باحترامها وليس تنازلاً عن صفته كصاحب السيادة.

ت- السياسي المنتخب أو المعين هو مؤتمن على مصلحة المواطنين وخاضع لإدارتهم ويعاقب عند التقصير.

ث- من واجب وقدرة المواطنين والمجتمع المدني إيصال صوتهم.

ج- إن أراد المواطن اللبناني أن يكون حزياً، فعليه أن يحزّر نفسه بنفسه. الحرية تؤخذ ولا تُعطى.

ح- الدولة الفعّالة هي التي تطمئن المواطن، وتحافظ على كيانه وبيئته وصحته وأمنه.

خ- الدولة الفعّالة تضمن حياة كريمة للمواطن وتشجعه على الاستثمار في وطنه بمشاريع اقتصادية طويلة الأمد التي بدورها تخلق فرص عمل مستقرة تحدّ من الهجرة.

د- الدولة الفعّالة هي الضمانة لترسيخ النظام الديمقراطي والحفاظ على سيادة الوطن ومكانته في العالم.

ذ- نبذ كل أشكال العنف واعتماد الحوار البناء واحترام الرأي الآخر في حلّ الخلافات والنزاعات بين المواطنين والأفرقاء هما من صميم الديمقراطية.

ثالثاً- الرؤية

أ- تحصين الدستور وتطويره عبر اعتماد آليات تحول دون تجميد عمل المؤسسات الدستورية.

ب- تفعيل فصل السلطات عبر فصل النيابة عن المراكز الحكومية خاصة الوزارة ووضع حدود زمنية للمراكز السياسية المنتخبة أو المعينة.

ت- تفعيل محاسبة ومساءلة السياسي إذا أساء إلى تفويض المواطنين أو امتنع عن القيام بواجبه أو تراجع عن التزاماته.

ث- تطوير القوانين التي تجزّم تضارب المصالح والفساد والهدر وسوء استعمال المال العام، وتطبيقها بصرامة.

ح- إعادة النظر في آليات اتخاذ القرارات في الحكومة لاعتماد نظام ديمقراطي برلماني أكثر وحصر حكومات الوحدة الوطنية إلى الضرورة القصوى كحالة الحرب.

ح- محاربة كل محاولة لتعطيل أو تأجيل قرارات المجلس الدستوري أو التشكيك بها.

خ- تعيين أعضاء المجلس الدستوري والقضاء عامة على أساس الكفاءة والنزاهة وليس الانتماء السياسي وضمن استقلاليته المطلقة.

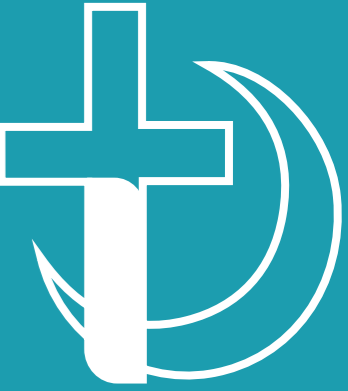
د- ضمان استقلالية الإعلام ورفع مستواه المهني لاستعادة دوره كسلطة رابعة.

ذ- تجريم شاري وبائع الأصوات بقساوة والالتفاف على سقف الدعاية الانتخابية.

ر- إعتاد الكوتا النسائية مرحلياً وصولاً إلى المناصفة في الترشيح والمقاعد لتشجيع دخول النساء إلى المعترك السياسي.

ز- خفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً. وطن يخاف من شبابه هو فاشل فهم عصب التغيير والمحاسبة.





أولاً- الوضع الحالي

أ- أثبت النظام السياسي الطائفي عن عدم قدرته على إنتاج مواطن أو استقرار، ناهيك عن مراحل العنف، وساهم في تفاقم الفساد وانعدام المحاسبة والمساءلة والحوكمة الفعالة.

ب- رغم قناعة اللبنانيين في أغليبتهم بضرورة تعديل هذا النظام، أصبحت الطائفية جزءاً من ثقافتهم، وحاجزاً يخافون من تخطيه.

ت- نتج عن النظام السياسي الطائفي المحاصصة وتوزيع الغنائم.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- الدولة المدنية هي المسار لإعادة تكوين دولة معاصرة ومنتجة وعادلة تصون حق الاختلاف الديمقراطي والانفتاح على الآخر وقبوله.

ب- لا يجوز استبدال حقوق المواطن بشعارات عن حقوق الطوائف فالطائفة هي شخصية معنوية تملكها أصحاب الرساميل السياسية ولا توزع أرباحها على المواطنين إلا من باب الزبائنية وبالتمنين. أما المواطن فهو المالك للحقوق الإنسانية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية (inalienable rights). المرض لا يميز بين طائفة وأخرى.

ت- الطائفية لا تحمي لبنان واللبنانيين إنما المواطنة والقانون والعدالة هي التي تحمي لبنان ومواطنيه ومعتقداتهم وحريةهم وكرامتهم.

ث- لبنان يقوم على مبدأ المواطنة الجامعة وإعلاء المصلحة العامة على أي اعتبار فردي أو فئوي.

ثالثاً- الرؤية:

أ- إرساء ونشر مبادئ ومفاهيم المواطنة من خلال الحجة والممارسة السياسية.

ب- وضع الأسس لدولة مدنية.

ت- إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.



أولاً- الوضع الحالي

أ- تحد قوانين الأحوال الشخصية وتطبيقها من حرية المعتقد المكرسة في الدستور اللبناني.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- حرية المعتقد والضمير (freedom of conscience) هي بقدسية المعتقدات.

ثالثاً- الرؤية:

أ- تمكين حرية المعتقد من خلال تخيير المواطن بين قانون مدني أو قانون طائفي للأحوال الشخصية.

ب- الدولة والقوانين هي الضامنة الأولى لحرية وحقوق المواطن.

٥. العدالة الاجتماعية والخدمات الأساسية

أولاً- الوضع الحالي

أ- لم تكن العدالة الاجتماعية يوماً من أولويات النظام السياسي في لبنان وهي على تراجع مستمر.

ب- إن الفقر والحاجة وسيلتان للارتهان بالأصوات الانتخابية وترسيخ ثقافة الزبائنية.

ت- نظراً لتفاقم الحاجة، يضطر المواطن للاستدانة فوق طاقتة وبيع أرضه وممتلكاته وصولاً أحياناً إلى كرامته.

ث- لا تصل الخدمات الاجتماعية والمساعدات بمعظمها إلى المستهدفين الحقيقيين .

ج- لا تستهدف السياسات العامة بصورة واضحة وجذرية محاربة الفقر واتساع بؤر البؤس في المدن.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- القدسية الإنسان والعيش الكريم الأولوية.

ب- الطبابة والتعليم وضمان الشيخوخة حقوق طبيعية وعلى الدولة أن تؤمنها للجميع .

ت- تأمين مسكن لائق وفرص عمل من صلب العدالة الاجتماعية.

ثالثاً- الرؤية:

أ- اعتماد سياسة عامة وقوانين تهدف لإصلاح جذري لجميع الصناديق الرسمية الضامنة بهدف تأمين الطبابة الشاملة وضمان الشيخوخة مع تعديل كيفية تمويلها.

ب- اعتماد سياسة سكنية من قبل الدولة لتشجيع إنشاء مساكن اجتماعية محترمة.

ت- إقرار قانون لإنشاء صندوق البطالة مع تحديث مكتب التوظيف الوطني وإنشاء معاهد للتدريب المتواصل والتدريب على المهن حسب متطلبات سوق العمل للحد من البطالة الطويلة الأمد.

٦. النفط والغاز

أولاً- الوضع الحالي

أ- ثروة النفط والغاز هي ثروة غير متجددة ومستجدة على لبنان والخطر يكمن في تعامل الطبقة السياسية معها كسائر ثروات لبنان أي بمنطق الهدر والمحاصصة.

ب- من الممكن أن تكون الثروة النفطية والغازية عامل ايجابي. ولكن إن لم تؤخذ المخاطر البيئية والسياسية والاقتصادية والأمنية والجيوسراتيجية في الحسبان ستتحول هذه الثروة من نعمة إلى لعنة مثلما حدث في بلدان أخرى.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- الثروة النفطية والغازية هي ملك كل اللبنانيين الحاليين والأجيال القادمة.

ب- الحكومة السليمة والشفافية والإفصاح والمراقبة المنتظمة والمتواصلة والمحاسبة هي من الشروط الأساسية لإدارة قطاع بإمكانه تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية إيجابياً في لبنان.

ت- يجب التعامل مع هذه الثروة كمورد غير متجدد يُستثمر ولا يستهلك.

ثالثاً- الرؤية:

أ- استثمار الغاز والنفط لخدمة حاجات لبنان الاستهلاكية حسب الجدوى الاقتصادية.

ب- رس إمكانية إنشاء صناعات تحويلية للنفط بدلاً من تصديره كافةً كمواد خام.

ت- يلاء همّ البيئي والتغيير المناخي أولوية في كل محطات استثمار وإنتاج وإستهلاك النفط والغاز.

ث- إنشاء صندوق سيادي لإدارة الثروة النفطية حسب معايير الشفافية التامة.

ج- توجيه مردود مدخرات الثروة النفطية لتطوير القدرات الإنتاجية بما فيها الرأسمال البشري البنية التحتية والأصول الثابتة الإنتاجية. ينتج عن ذلك نمو إقتصادي صلب الأساس ومستدام يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ح- تأمين استقلالية هيئة النفط والغاز.



النفط والغاز



العدالة الاجتماعية والخدمات الأساسية

أولاً- الوضع الحالي

أ- تعرّض التدخلات السياسية باستقلالية القضاء ودوره كحامى حقوق المواطنين علمًا أن هناك عدد لا يستهان به من القضاة الشجعان الذين لا يزالون يقاومون هذا التدخل.

ب- حولت الممارسة السياسية الإدارة العامة إلى أداة تخدم النظام السياسي لمآرب زبائنية.

ت- أدت سوء إدارة الطاقات البشرية والهيكلية والتنظيمية وممارسات التوظيف العشوائي إلى قطاع عام متضخم وغير فعال وغير كفؤ. بالرغم من وجود عدد لا يستهان به من موظفي القطاع العام على مستوى عال من الكفاءة والأخلاقيات.

ث- نشأت إدارات رديفة وصناديق متخصصة للقيام بمهام إدارية بحجة تقاعس الإدارة العامة لكن هذه الإدارات الرديفة ليست بمنأى عن سلبات الإدارة العامة لأنها تخضع لنفس المنطق الزبائني.

ج- عُطل بشكل واسع دور المؤسسات الرقابية لا بل بات البعض منها يغطي الفساد ويعطي شرعية لقرارات تتناقض مع القانون والدستور.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- أي نظام لا يحترم استقلالية القضاء لا يُعتبر ديمقراطياً وبخدمة المواطن وكرامة الانسان.

ب- مكن للموظف الذي يتمتع باعتبار معنوي ومادي، لا سيما المتحصن ضد التأثير السياسي، القيام بمهامه على أفضل وجه.

ت- الكفاءة والشفافية والمحاسبة هي الأسس الثلاث المتضامنة والضامنة لإدارة منتجة.

ث- لإدارة هي في خدمة المواطن وليس العكس.

ج- مكافحة الفساد بوجوهه المتعددة مثل الفساد المالي وتضارب المصالح والإباحة بالسلطة مع التركيز على ضرورة تعقب ومعاقبة الفاسد والمفسد.

ثالثاً- الرؤية

أ- تجريم بشكل صارم التدخلات السياسية أو غيرها بعمل القضاء أو الإدارة.

ب- إعادة هيكلة الإدارة المركزية والمناطقية وإعادة تنظيم ملكات الدولة وسلسلة الرتب والرواتب.

ت- مكنة الإدارة لترشيد الإنفاق وزيادة إنتاجيتها وشفافيتها وتحرير الموظف من الأعمال الروتينية غير المجدية.

ث- إقرار وتطبيق كل القوانين والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

ج- إلزام الرؤساء والنواب والوزراء وموظفي الفئة الأولى وكبار المسؤولين بالتصريح الدوري للجنة مختصة عن ممتلكاتهم وممتلكات أزواجهم وأولادهم كما في ذلك الحسابات المصرفية

ح- تفعيل وتطبيق قوانين حق المواطن بالوصول إلى المعلومات.



القضاء
والادارة
والرقابة



الاغتراب

أولاً- الوضع الحالي

أ- الاغتراب هو إحدى ثروات لبنان وفي الوقت نفسه مؤشر لتعاضم أزماته، وتساهم الهجرة بحجمها في تفاقم هذه الأزمات وتفريغ لبنان المستمر من بعض خيرة عناصره، كما تؤدي الى تغذية نظام الاقتصاد الريعي.

ب- ليس للمغترب كلمة في النظام السياسي.

ت- الفساد السياسي والكساد الاقتصادي والنظام الطائفي يدفعون الشباب إلى الشعور بالغيرة في وطنهم وانسداد الأفق.

ث- الفساد والسياسات الاقتصادية تحول دون استثمار أموال المغتربين في القطاعات المنتجة مما يقلص القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- يؤدي المغتربون الجدد دوراً هاماً ومباشراً في وضع حدّ لظاهرة الهجرة.

ب- في ما يخص الذين تجذروا في بلاد المهجر، الشراكة معهم أساسية في عملية إنهاض لبنان.

ت- من أدوار المغتربين تسهيل انخراط لبنان في الاقتصاد العالمي والإقليمي وتحسين التنافسية.

ثالثاً- الرؤية:

أ- تسريع البت بقانون استعادة الجنسية اللبنانية وتطبيقه (تم إقراره في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٥)، وتمثيل المغتربين في الحياة السياسية.

ب- تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الاغتراب ودور الوزارات والمؤسسات المعنية، في بناء جسور التواصل المؤسساتي مع المغتربين.

ت- إنشاء وزارة مستقلة للمغتربين.

ث- تنظيم مشاركة المغتربين وتمثيلهم في العمل السياسي في لبنان.



البيئة

أولاً- الوضع الحالي

أ- يضم غنى لبنان جمال طبيعته والمعالم الأثرية والإرث المعماري القديم والحديث.

ب- وضع البيئة في لبنان مأساوي مع تآكل المساحات الخضراء وتلوث المياه والهواء وامتداد غابات الإسمنت وانتشار الكسارات وغيرها بسبب انعدام سياسات ترتيب الأراضي والتنظيم المدني وعدم المراقبة والفساد السائد.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- الحفاظ على البيئة أساسي للحفاظ على صحة وسلامة المواطن.

ب- اعتماد استراتيجيات لترتيب الأراضي والتنظيم المدني ضرورة أساسية.

ت- الحفاظ على الإرث الطبيعي والمعماري يعطي الأجيال الآتية مرتكزات حسية لخصوصية هويتهم كما يعطي قيمة مضافة للسياحة والاقتصاد.

ثالثاً- الرؤية:

أ- إعادة دراسة القوانين المتعلقة بالبيئة والتغيير المناخي والإرث الطبيعي والمعماري والبناء وتطويرها وتطبيقها بشكل صارم.

ب- تقييم التأثير البيئي لكل قانون أو مشروع.

ت- تحفيز البناء الذي يحافظ على المعالم والأشكال والخصوصيات المعمارية التراثية واستعمال المواد والتقنيات الحديثة التي تحدّ من استعمال الطاقة غير المتجددة.

ث- إنشاء وزارة حديثة للتغيير المناخي والبيئة.

أولاً- الوضع الحالي

أ- أصبح التعليم النوعي امتيازاً وشبه مختصر على المؤسسات الخاصة والتعليم الرسمي مأزوم وعلى تراجع في ظل انعدام سياسة تعليم عامة.

ب- لا تؤدي المدارس دورها في بناء المواطنة والانصهار الوطني.

ت- لا يوجد ترابط أو تكامل في المناهج التربوية وحاجيات سوق العمل وتحديات الحياة المعاصرة.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- يكون التعليم إلزامياً ونوعياً ومتوفراً للجميع دون أي تمييز.

ب- هدف المناهج التعليمية لا يقتصر على اكتساب التلميذ معلومات ومهارات، وإنما يجب أن يصبو إلى تعزيز ثقافة العمل والتعاون الجماعي وصقل الفكر النقدي والإبداعي وتقبل الآخر والتواصل الفعال وتنمية ثقافة المواطنة.

ت- تكافؤ فرص الحصول على تعليم نوعي حسب قدرات التلميذ ومتطلبات سوق العمل يحدّ من البطالة، يرفع نسبة الأجر ويشجع الاستثمار المستدام.

ثالثاً- الرؤية:

أ- وضع سياسة تعليمية شاملة تهدف إلى النهوض بمستوى التعليم لتمكينه من تخريج مواطنين مسلحين لمواجهة الحياة المعاصرة.

ب- إصلاح جذري لهيكلية النظام التربوي بما في ذلك ترسيخ دور الدولة في التنظيم والتوجيه والمراقبة لضمان تكافؤ الفرص وترسيخ هوية المواطنة.

ت- جعل التعليم الرسمي نموذجياً بكل مراحلہ ابتداء بالحضانات ووصولاً الى الجامعة اللبنانية.

ث- إعادة الاعتبار إلى مهنة المعلم معنوياً ومادياً مع وضع أسس للتعيين والترقية والتقييم بحسب الكفاءة والأداء.

ج- إدخال ثقافة التعليم مدى الحياة (lifelong education).

ح- تطابق دوام المدارس بما يتماشى مع متطلبات العمل والحياة العصرية.

خ- التركيز على التعليم التقني الحديث ومنه مثلاً الرقمي (digital)، نظراً للتغيرات في كيفية الانتاج في العالم ولجغرافية لبنان وإمكانياته البشرية.



الثقافة والفن والسياحة

أولاً- الوضع الحالي

أ- الثقافة والفن والصناعات الإبداعية من أهم ميزات لبنان واللبنانيين وإحدى ثرواتهم.

ب- يشكل لبنان مركزاً للتفاعل الحضاري والثقافي والديني بتنوع مكُوناته.

ت- لبنان لم يطور ويحدّث وينوع طاقته السياحية كركيزة الاقتصاد.

ث- إن الرقابة المسبقة تكبل الصناعات الإبداعية.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- يجب وضع الثقافة والفن والسياحة في متناول جميع اللبنانيين وليس فقط للنخبة.

ب- حرية التعبير ورفض الرقابة هي الأساس للوصول الى الإبداع في الثقافة والفن والنضال من أجل القضايا المحقة.

ت- إعطاء الثقافة والفن الاهتمام اللازم من خلال التعليم والتربية والدعم المالي وذلك لتطوير الصناعات الإبداعية.

ث- تشجيع الصادرات الثقافية اللبنانية.

ثالثاً- الرؤية

أ- اعتبار الثقافة والفن والصناعات الإبداعية من قبل الدولة كأساس وليس كتفصيل من باب الترف، وذلك لأنها تسمح برواج لبنان في الخارج وتفاعله دولياً.

ب- وضع الأطر المؤسسية المؤاتية نظراً لاستراتيجية هذا القطاع.

ت- اعتبار المعالم الأثرية والتاريخية جزء من هوية وثروات لبنان.

ث- تحديث وتطوير السياحة القطاعية إلى جانب السياحة الأثرية والاستجمامية والتركيز على السياحة الصحية والتعليمية والبيئية، وسياحة الأعمال والمؤتمرات.

ج- إشراك عالم الاغتراب والبلديات والسفارات لجهة إنشاء توأمة فنية وثقافية مع مدن في أنحاء العالم.

ح- تطوير السياحة الداخلية للتعرف إلى البلد وتقاليدته المختلفة من أجل تنمية الانسجام الوطني..

أولاً- الوضع الحالي

أ- ثروة لبنان قائمة على رأسماله البشري وثوراته الطبيعية وموقعه الجغرافي.

ب- تحول الأنظمة القائمة، السياسية المالية والاقتصادية والقانونية، بالإضافة الى سوء الحوكمة وعدم وجود دولة قانون دون الاستفادة من الرساميل البشرية والمالية وتشل الإنماء والنمو الاقتصادي والعدالة المتوازن بين المناطق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ت- استأثر القِيمون على النظام السياسي بثروات لبنان لمنافعهم الشخصية ولأغراض سياسية على نمط الزبائنية.

ث- عدم وجود إحصاءات شاملة ودقيقة بما فيه عن حجم الاقتصاد «غير الرسمي»، يحولان دون تقدير حجمي الاقتصاد والبطالة.

ج- تضخم حجم القطاع العام وضعف إنتاجيته وسوء إدارة مؤسساته يضاعف كلفة الإنتاج ويؤثر سلباً على نشاط القطاع الخاص والإنتاجية والتنافسية الدولية.

ح- الرساميل متوفرة ولكن غالباً ما تستثمر في أصول مالية غير منتجة مثل سندات تمويل الدين العام، وفي الاقتصاد الريعي دون الاستفادة من الرأسمال البشري واليد العاملة الماهرة.

خ- تؤدي رداءة البنية التحتية (بما فيها الطرق والمواصلات والنقل والكهرباء والمياه والاتصالات) إلى تدنّ في الإنتاجية بما فيها إنتاجية اليد العاملة وتردي التنافسية في الداخل والخارج.

د- الاقتصاد اللبناني احتكاري وغير تنافسي ووجود عوائق إلى دخول الأسواق تمنع تدفق رؤوس الأموال إلى لبنان والاستثمار في القطاعات المنتجة.

أ- أي نظام لا يحترم استقلالية القضاء لا يُعتبر ديمقراطياً وبخدمة المواطن وكرامة الانسان.

ب- مكن للموظف الذي يتمتع باعتبار معنوي ومادي، لا سيما المتحصن ضد التأثير السياسي، القيام بمهامه على أفضل وجه.

ت- الكفاءة والشفافية والمحاسبة هي الأسس الثلاث المتضامنة والضامنة لإدارة منتجة.

ث- لإدارة هي في خدمة المواطن وليس العكس.

ج- مكافحة الفساد بوجوهه المتعددة مثل الفساد المالي وتضارب المصالح والإباحة بالسلطة مع التركيز على ضرورة تعقب ومعاقبة الفاسد والمفسد.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- النظام الاقتصادي الحرّ والتنافسي هو الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي مع دور أساسي للدولة لحماية حقوق المواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب النمو الاقتصادي المستدام والمتوازي.

أ- اعتماد رؤية اقتصادية استراتيجية طويلة الأمد لتشجيع الاستثمار في اقتصاد منتج يخلق فرص عمل تخفض من هجرة العقول والمهارات من خلال تشجيع اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وصناعات مواد وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة وإدخال التكنولوجيا الحديثة على الزراعة.

ب- إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية نموذجية ووضع الأسس لكي يكون لبنان محوراً اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً وخدماتياً يركز على تجمعات متخصصة (clusters).

ت- إتباع سياسة اقتصادية تنموية متوازنة ذكية في المناطق، تركز على المساهمة بتطوير كل منطقة حسب طاقاتها البشرية والطبيعية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل التي تحد من الهجرة الداخلية والخارجية.

ث- احترام البيئة لأسباب اقتصادية نفسية وصحية، فُتَعَمَد الصناعة الخضراء.

ثالثاً- الرؤية

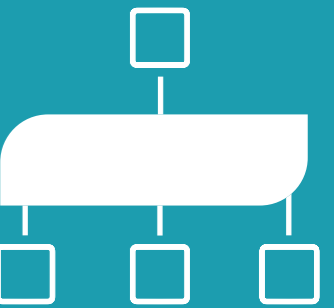
ج- جعل لبنان رائداً في التكنولوجيا النظيفة (clean technologies) وتشجيع الأبحاث والاستثمار والتصنيع في الطاقات المتجددة.

ح- إدخال التكنولوجيا الحديثة على الحرف والزراعة والصناعات التقليدية والثقافية.

خ- إطلاق برنامج استثمار واسع وشامل في البنى التحتية الأساسية والرقمية بما فيه عبر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (Public Private Partnership).

د- تنظيم أطر التعاون بين القطاعين العام والخاص على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد للاستفادة من الثروات البشرية والطبيعية والاستثمار فيها.

ذ- في حال اعتماد الخصخصة والشراكة بين القطاعين الخاص والعام تبقى مصلحة المواطن المعيار، ويحرص بشكل صارم على عدم الانتقال من احتكار عام إلى احتكار خاص.



العمل والاقتصاد

١٣. السياسة المالية والنظام الضريبي

أولاً- الوضع الحالي

أ- السياسة المالية والنظام الضريبي أصبحا غير متلائمين مع التطورات الاقتصادية والمالية والرؤية للبنان المستقبل.

ب- السياسة المالية المتبعة قد أدت إلى تشوهات في الاقتصاد اللبناني وارتفاع كبير في الدين العام والذي أصبح مشكلة بنيوية تكبل قدرات الدولة وتحدّ من إنتاجية وتنافسية الإقتصاد اللبناني.

ت- النظام الضريبي غير منصف نظراً لتشكيل الضرائب غير المباشرة النسبة الأكبر من حصيلة الضرائب مما يؤدي إلى تحمّل الطبقتين الوسطى والفقيرة العبء الأكبر نسبة لمدخولهما.

ث- النظام الضريبي غير منصف كذلك لأن الضرائب لا تطل عدد كبير من أنواع المدخيل.

ج- النظام الضريبي الحالي يخدم الإقتصاد الريعي ولا يحفز الإقتصاد المنتج الخالق لفرص عمل مستدامة.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- إصلاح السياسة المالية ومعالجة مشكلة الدين العام قضيتان وطنيتان ملحتان.

ب- السياسة المالية هي نظام ضريبي منصف وجبائية فعالة وإنفاق مجدي وإدارة سليمة للدين العام وهي ركيزة أساسية للنمو والتطوير الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

ت- الشعوب التي لا تدفع ضرائب لا تعتبر أن الدولة منبثقة عنها فلا تحترمها ولا تحترم الأملاك العامة والثروات الطبيعية وبالتالي لا تراقب الدولة في نفقاتها ولا تسألها.

ث- للجباية الضريبية المُجدية شرطان: أولاً إدارة كفاءة عالية ونزيهة وثانياً مواطن مسؤول وواع ومتضامن.

ج- يجب أن يتم إنفاق إيرادات الدولة على نفقات تخدم الوظائف السيادية وشيكات الأمن الاجتماعي والاستثمارات في البنى التحتية والرأسمال البشري خدمةً للإنتاجية

ثالثاً- الرؤية:

أ- وضع حد أقصى للدين العام بالنسبة إلى الناتج القومي على ألا يتجاوز التسعين بالمئة ووضع حد أقصى للعجز السنوي على ألا يتجاوز الأربعة في المئة.

ب- وضع قانون حديث ومبسط وشامل للضرائب يتضمن ميثاق يوضح ويؤكد حقوق وواجبات المكلف والإدارة.

ت- اعتماد نظام ضريبي عادل يحفز الاستثمار والإبداع واقتصاد منتج ومستدام بهدف الوصول الى العدالة الاجتماعية.

ث- إقرار إصلاحات تهدف إلى تحقيق شفافية الموازنة إضافة إلى رفع السرية المصرفية المطلقة وفقاً للمبادئ الدولية.

أزمة النازحين السوريين

١٤. أزمة النازحين السوريين

أولاً- الوضع الحالي

أ- الأعباء المترتبة على لبنان وشعبه من نسبة النازحين السوريين باتت تفوق قدراته وتزعزع عدة توازنات أساسية.

ب- التمويل الخارجي والإقليمي للنازحين السوريين في لبنان لا يبرر هروب المجتمع الدولي من التزاماته تجاه الأزمة السورية. ت- تفتعل حاجات لبنى تحتية لأهداف تخدم الفساد والزيائنية.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- قضية النازحين السوريين إنسانية، الغالبية الساحقة منهم ضحايا.

ب- لبنان ملتزم أخلاقياً ووفق القوانين الدولية بالمساهمة ضمن ضوابط لا تتجاوز قدراته ولا تزعزع توازنه.

ت- إعتقاد مقارنة إقتصادية إجتماعية علمية لحل مشكلة النازحين.

ثالثاً- الرؤية:

أ- وضع خطة زمنية مبرمجة لمساعدة النازحين للعودة إلى سوريا.

ب- وضع خطة لتنظيم عمالة النازحين واليد العاملة الخارجية ضمن الإطار الاقتصادي المناسب للبنان.

ت- وضع حد للممارسات اللاإنسانية مثل حظر التنقل غير المبرر، تأجير مساكن غير لائقة، إنشاء مخيمات لا تتماشى مع معايير السلامة، استغلال الأطفال في العمالة وغيرها.



السياسة المالية والنظام الضريبي



أولاً- الوضع الحالي

أ- البنية التحتية في لبنان لا تلبي الحاجات الأساسية من خدمة المواطن والإقتصاد، والموجود منها يشكو من عدم الصيانة المنظمة.

ب- يسود منطق الزبائنية والمنافع الانتخابية في إقرار المشاريع البنيوية بدلاً من التخطيط العلمي والتنسيق بين الإدارات.

ت- تفتعل حاجات لبنى تحتية لأهداف تخدم الفساد والزبائنية.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- من أدوار الدولة الرئيسية تأمين البنى التحتية المتطورة والمصانة واللازمة للنمو الاقتصادي وجلب الإستثمارات والمحافظة على مصالح وكرامة وصحة المواطن.

ب- الاستثمار في بلد يتمتع ببنية تحتية متطورة وفعالة يزيد من مردود هذا الاستثمار وخاصة في الاقتصاد الرقمي والمعرفي.

ت- يجب إستعمال المقاربة الوطنية العلمية للتخطيط للبنى التحتية بما يساهم بالتقارب بين اللبنانيين وكسر الحواجز المفتعلة بينهم.

ثالثاً- الرؤية

أ- تأمين الطاقة الأوفر والأنظف بالتوجه نحو إنتاجها باستخدام الغاز بدل الفيول والإتكال قدر ما يمكن على الطاقة المتجددة من ماء ورياح وشمس.

ب- إعتقاد سياسة نقل مشترك للركاب والبضائع ووضع خطة إستراتيجية لإستخدام السكك الحديدية والمرافق البحرية والجوية لتخفيف الضغط على الطرقات والحدّ من إبتداعها إلى ما نهاية من جهة، وشبك لبنان بخطوط التجارة العالمية من جهة أخرى. ينتج عن ذلك خلق فرص عمل وإرساء العدالة الإجتماعية.

ت- عقلنة استخدام الثروة المائية من خلال مخطط توجيهي شامل يضمن حسن إستخدام المياه وتطوير الشبكات الوطنية لتوزيع مياه الشفة والصرف الصحي والمعالجة والتكرير.

ث- تطوير شبكة الإتصالات عبر الإعتقاد على الألياف البصرية (fiber optics) نظراً لأهميتها في إقتصاد القرن الواحد والعشرين.

ج- معالجة النفايات على أساس أولوية الصحة العامة والمحافظة على البيئة ورفض كل المشاريع التي لا تحترم هاتين الأولويتين.



أولاً- الوضع الحالي

أ- لبنان عضو مؤسس في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كما هو طرف في معاهدات واتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية.

ب- لبنان عبر تاريخه تحمّل بشجاعة وصبر وبأكثر من طاقته ما ربّبت عليه ارتباطاته والتزاماته.

ت- لبنان كان ولا يزال عرضة للاعتداءات الخارجية وبحالة حرب مع إسرائيل.

ث- لبنان معرّض مباشرة للخطر الإرهابي وللصراعات الإقليمية والدولية.

ثانياً- المبادئ والقناعات

أ- احترام الالتزامات والتقيّد بمقررات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بما في ذلك حق العودة المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ب- لبنان متضامن مع قضية الشعب الفلسطيني ما عدا في ما يمَسّ بسياسته انطلاقاً من إيمان اللبنانيين بالعدل وسلطان الحق.

ت- استعادة الدور النهضوي للبنان في محيطه العربي انطلاقاً من كونه نموذجاً في التنوع الديني والثقافي وحرية التعبير.

ث- كل من يعتدي على أرض أو سيادة لبنان هو عدو.

ج- الجيش اللبناني يآتمر بالسلطة السياسية المنتخبة وهو المخول بالدفاع عن الوطن وحيازة السلام وحماية الحدود.

ثالثاً- الرؤية

أ- في مسألة نزاعات المحاور الإقليمية والدولية، انتهاج لبنان سياسة الحياد لأن تلك النزاعات تؤدي إلى تدمير وتفكيك لبنان.

ب- وضع خطة مبرمجة زمنية من أجل الوصول إلى دولة قادرة وفعالة مع جيش قوي تتضمن استيعاب السلاح في كنف الدولة والجيش.

ت- فرض هيئة القانون بعيداً عن المحسوبيات عبر دعم الجيش والقوى الأمنية الشرعية كافة وإعطائها السلطة اللازمة للقيام بمهامها بعيداً عن المحسوبيات والزبائنية.

ث- العمل على إعادة ترسيخ الثقة بين اللبنانيين من جهة وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى من خلال برامج خدمة مدنية وعسكرية وغيرها.